الفصل الرابع

تحليل الموقف المصري الرسمي من الجزيرتين

ملاحظات أولية:

فى التاسع من إبريل ٢٠١٦ صدر بيان عن مجلس الوزراء المصرى حول جزيرتى تيران وصنافير فى مدخل خليج العقبة. صدر الاعلام قبل ساعات من زيارة الملك سلمان ابن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين لمصر والتى احيطت قبل حدوثها بكل مظاهر الترحاب الرسمى والشعبى خاصة وأن الخطاب الرسمى ركز على أن هذه الزيارة نقطة فاصلة فى تاريخ مصر ونهاية لكل ازماتها الاقتصادية بما يتم خلالها من اتفاقات عديدة تدر الخير على المصريين، وذلك استمرارا للعطاء السعودى لمصر مما نقل الانطباع عند الناس بأن روح الامتنان لما سيقدم فى الزيارة وما قدم قبلها يجب أن يقابل بمقابل يليق بها. مما اطلق التكهنات عند عموم الناس حول هذا المقابل، حيث اتضح هذا المقابل بعد يوم واحد من بدء الزيارة.

ونظرا لأن هذه الزيارة ارتبطت بقضية الجزيرتين والغضب الشعبى العارم الذى اعقبها فإن هذه الورقة لاتهدف مطلقا إلى اثبات مصرية الجزر من حيث انها مصرية كما لا تتعرض لتفنيد الموقف السعودى الذى لم يظهر اصلا ولم ينازع حق مصر فى هذه الجزر وانما تهدف هذه الدراسة الى اعادة ملف هذه الجزر من منظور قانونى وسياسى واستراتيجى وفقا لما تضمنه الخطاب السياسى المصرى الرسمى وما نسب إلى السعودية فيه وبذلك تكون هذه الدراسة شهادة للاجيال القادمة ومعينا للقارئ فى ملف الحدود المصرية وكشفا لما وراء قضية الجزر وكلها تتعلق بصميم الأمن القومى المصرى الذى يفترض أنه من المسلمات بالنسبة لعناصر السلطة العسكرية أصلا.

وقبل عرض الموضوع يتعين أن نبدى عددا من الملاحظات الكاشفة التى تثير القلق والدهشة عندما تقرأها الأجيال القادمة وتكتشف إلى أى حد صارت النخبة المصرية بالغة الهشاشة وأن عظام مصر الصلب يسحق كل التراجعات والافتراءات.

أولا : ملاحظات أولية وأساسية :

الملاحظة الأولى أن تصريحات الرئيس السيسى[1] كشفت عن الأمور الآتية:

١- أن المملكة العربية السعودية لم تطلب شيئا ولم تثر قضية الجزر معه وانما هو الذى تطوع ببحث الملف وتحضير أوراقه فى الفترة ما بين أحداث ٣ يوليو ٢٠١٣ عندما أعلن كوزير للدفاع عزل الرئيس الدكتور محمد مرسى لاعتبارات وردت فى البيان العسكرى الصادر فى ذلك اليوم، وبين انتخابه رئيسا للجمهورية وتسلمه السلطة فى الثامن من يونيو ٢٠١٤ حيث قال أنه طلب ملفات الموضوع من المخابرات والخارجية والدفاع واستقر على أن الجزر سوف تمنح للسعودية لأنها فى رأيه جزر سعودية وأنه لا يحتفظ بحقوق غيره .

٢- أن السعودية لها فضل كبير على مصر وآن الآوان لكى نرد لها الجميل

٣- أن هناك لجنة لترسيم الحدود منذ ست سنوات أى منذ عام ٢٠١٠ وأن هذه اللجنة عقدت عددا كبيرا من الاجتماعات وقدمت له مشروع اتفاقية

(١) أنظر تصريحات السيسى (١) فى لقائه بالأسرة المصرية، الأهرام يوم ١٤/ ٤/ ٢٠١٦ ص٥.

لترسيم الحدود وهو يتناقض مع الفقرة الأولى حيث لم تطلب السعودية ذلك وانما هو الذى فقر فى مسالة الجزر دون أن يكون هناك اطار لتسليمها.

٤- أن الرئيس السيسى وقع اتفاقية ترسيم الحدود مع الأمير محمد بن سلمان ولى العهد ووزير الدفاع خلال زيارته لمصر في ٣٠ يوليو تمهيدا للتوقيع عليها خلال زيارة الملك سلمان . ولم ينشر شئ عن مسألة الجزر خلال هذه الزيارة فى مصر أو السعودية وانما ظلت سرا مكتوما عن الشعب المصرى، ودافع الرئيس السيسي عن سريتها.

٥- أن الرئيس السيسى وهو يقدم اتفاقية الحدود البحرية لم يشرح لنا الاتصالات التى تمت بينه وبين إسرائيل طوال الأشهر السابقة على الإعلام ثم فوجئنا بأن نقل الجزر من ملكية مصر إلى السعودية قد تم فعلا قيل أنه فى اتفاق رباعى ابرمه ممثلوا مصر والسعودية وإسرائيل والولايات المتحدة ولايزال سرا رغم ان القضاء الاداري طلبه من الحكومة بمناسبة القضايا المنظورة أمامه بشأن الجزر ، ردا على الإعلان كان يتسم بالاستخفاف بالمصريين ومن الطبيعي أن يرحب الكنيسيت بهذه الصفقة المتفق عليها فيما أعلن .

٦- أكد الرئيس السيسى أن جسر الملك سلمان بالاضافة إلى تسليم الجزر إلى السعودية سوف يحمل كل الخير لمصر، وأوري بأن انشاء الجسر فى الواقع هو مقابل الجزر وأنه لا يمكن أنشاء الجسر على جزر مصرية .

٧- أكد الرئيس السيسى فى لقائه بما يسمى الاسرة المصرية وهم من النخبة الموالية للنظام أنه لايريد أن يعلق أحد على الموضوع وأن أى حوار حوله يفتح باب الفتنة ويشكك فى مصداقية الرئيس ويؤدى إلى هدم الدولة

وأنه يتصدى لمؤامرة كبرى تهدف إلى عرقلة جهوده فى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة وأن على الشعب أن يثق ثقة عمياء فيما يقول وأكد فى خطاب سابق له أنه لا معقب لقوله لأنه يعرف كل شئ ويحيط بكل شئ.

٨- تضمنت الأوراق على سبيل التضليل واظهار كثرة الوثائق خطابين معروضين من د.احمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية على مجلس الوزراء الأول بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٩٠ لاخطاره بخطابات وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى سيادته منذ عام ونصف بشان الجزر أعقب الاستعانة بالدكتور / مفيد شهاب رئيس قسم القانون الدولي بجامعة القاهرة حينذاك ، الثاني مذكرة الوزير المصري إلى مجلس الوزراء ٤/ ٣/ ١٩٩٠ لطلب تفويض للرد على خطابات نظيره السعودي وفى نهاية المذكرة الثانية في ٤/ ٣/ ١٩٩٠ ورد'' رجاء صدور قرار مجلس الوزراء بتفويضي بتوقيع الخطاب إلى الأمير سعود الفيصل ردا على خطابيه»[١].

الملاحظة الثانية تتعلق بموقف الإعلام والنخب المصرية التى انحازت انحيازا مطلقا واعمى وكرست جهدها للدفاع عن موقف الحكومة والرئيس[٢] وهى لاتدرك أنها تسهم فى تبرير اقتطاع جزء من الوطن. ولذلك سببان فيما نعتقد الأول هو ما نشرته وثائق الويكيليكس حول دبلوماسية

(١) الخطابات والمذكرات بالملاحق.

(٢) أنظر مقالات فاروق جويدة وصلاح منتصر ومكرم محمد احمد وعمرو عبد السميع وغيرهم فى الأهرام بين ١٠، ٢٥ أبريل ٢٠١٦ وكذلك فى اليوم السابع والمصرى اليوم والبرامج التلفيزيونية وتصريحات جيهان السادات المؤيدة لسعودية الجزر فى قناة TEN يوم ١٧/ ٥/ ٢٠١٦ .

الشيكات رغم ان السلطات السعودية نفت صحتها[1] . أما السبب الثانى فهو أن هذه النخب التى دافعت عن موقف الحكومة لم تشأ أن تغضب الحكومة رغم عدم اقتناعها بموقف الحكومة وحتى لم تتوقف النخبة عند سؤال يحتاج إلى اجابة امينة وهو إذا كان الرئيس السيسى يفكر فى اعطاء الجزر للسعودية منذ عزل محمد مرسى وأنه وقع اتفاقا مع وزير الدفاع السعودى الذى لم يطلبها فى يوليو ٢٠١٥ فلماذا أعلن عن هذه الصفقة بعد استيفاء اتصالاته بإسرائيل والولايات المتحدة ولماذا لم يتوقع انقسام المجتمع المصرى بين مؤيديه الذين انحصروا فى حفنه قليلة والمتمسكين بأرض الوطن وبعضهم كان من مؤيديه قبل قضية الجزر .

الملاحظة الثالثة، تتعلق بالموقف السعودى وقد عبر عنه السفير السعودى بالقاهرة الأستاذ أحمد قطان عندما خرج فى أحد البرامج الفضائية المصرية يوم ١٠ أبريل ٢٠١٦ ونشرت تصريحاته تفصيلا على موقع صحيفة شئون خليجية[2] يوم ١١ أبريل التى قال فيها أن مصر «هى من عرضت علينا الجزر ولم نطلبها ولم يكن لدينا أى وثائق بشأن الجزيرتين وأن الدولة المصرية هى من أعطتنا الوثائق وإذا أردتم المزيد اسألوا حكومتكم واسألوا مرجع هذه القضية وهو الدكتور مفيد شهاب» الذى ورد ذكره فى خطاب الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية فى رده على خطاب وزير الخارجية السعودى، عام ١٩٩٠ [3].

(١) وثائق ويكليكس عن البرقيات السعودية ١٩ يونيو ٢٠١٥.

(٢) شؤون خليجية، تصريحات السفير السعودى فى القاهرة يوم ١١/ ٤/ ٢٠١٦.

(٣) مذكرة الوزير المصرى للعرض على مجلس الوزراء يوم ١٧/ ٢/ ١٩٩٠ (الملاحق).

الملاحظة الرابعة: موقف السفير السعودى يتطابق مع موقف الرئيس السيسى فيما عدا ما قاله الأخير أنه استشعر حقا للسعودية واراد أن يرده «بنبل وشهامه» (الوصف للكاتب).

الملاحظة الخامسة أن زيارة الملك سلمان التى بدأت بعد ساعات من بيان مجلس الوزراء حول الجزر وصفت بأنها زيارة تاريخية وأنها تعكس علاقات الأخوة والصداقة الوطنية الممتدة بين الشعبين والبلدين وانها شهدت توقيع ١٦ اتفاقية وأربع مذكرات تفاهم منها انشاء جسر الملك سلمان [١]. وقد عبر وزير الأوقاف المصرى [٢]عن عمق هذ العلاقات بقوله أن القرآن الكريم تحدث عنها فى سورة التين كما كتب المفتى مقاله[٣] فى الأهرام بهذه المناسبة فدعا المصريين إلى طاعة ولى الأمر وهو الأجدر بمعرفة مصالح البلاد وعدم التشكيك فيه، وبذلك تتكاتف مؤسسات الدولة جميعا وراء موقف الرئيس السيسى فى تسليم الجزر.

الملاحظة السادسة، أن الجدل حول الجزيرتين يدور بين نخب تؤكد الحقيقة ونخب أخرى تؤيد الحكم وليست السعودية طرفا فى المسألة بينما الشعب يتحدى سياسات الحكم وأن قضية الجزر هى القشة التى قصمت

(١) بيان مجلس الوزراء المصرى عن الزيارة يوم ٩ أبريل الأهرام والشروق يوم ١٠/ ٤/ ٢٠١٦ ص١.

(٢) لقاء وزير الأوقاف المصرى بالأهرام ١٣ابريل/ ٢٠١٦ ص٧ حيث يقول مشروع الجسر بين مصر والسعودية ذكرنى بالآية الكريمة والتين والزيتون.

(٣) مقال المفتى بالأهرام بعنوان حدود الدولة السيادية يوم ١٥ ابريل ٢٠١٦ ص٤١ والتى يقول فى آخره أن قضايا الحدود من مهام رأس الدولة واستدل بحديث شريف لكل ملك حمى وهو بيده كل ما يتعلق بالموضوع بما يعنى حثه على التسليم للرئيس بما يقول فى شأن الجزر دون مناقشة.

ظهر البعير وأرجو أن يتمكن بعض أبنائنا الباحثين أن يرصدوا بالتفصيل كتابات فريق السلطة الذى اجتهد فى دعم الحكومة بكل الطرق وبالغ بعضهم لأسباب مفهومة فى امتداح الزيارة لعدة أيام ما بقى أثر الحافز على الكتابة قائما. ولذلك فأن قضية الجزر التى ارتبطت بالمكافأت الاقتصادية وعدم طلبها من جانب السعودية قد اعطت انطباعا كاسحا بأن الجزر تحفيز على استمرار الصداقة والعطاء السعودى ولا علاقة لها مطلقا بحق السعودية المزعوم فى هذه الجزر[1].

الملاحظة السابعة، هى أنه إذا كانت الجزر مصرية وانها انتقلت إلى السعودية بدوافع مختلفة بيعا أو تأجيرا أو سدادا لحق أو لدين سياسى من جانب السلطة فأنه فى كل الاحول تنازل عن حق مصرى أصيل رغم أن الحكومة تجادل فى مفهوم التنازل. ويجب على الشعب المصرى ألا يجر إلى فكرة العرض على مجلس النواب الذى صمم خصيصا لمساندة النظام وكان يمكن أن يكون الأمر أكثر قبولا لو أن النظام لم يكشف عن موقفه[2]، كما أن

(١) هذا هو أيضا تفسير النيويورك تايمز يوم ١٢/ ٤ والواشنطن بوست يوم ١٤ أبريل من أن السيادة على الجزر تمت بمشورة وموافقة اسرائيلية وكانت مكافأة مصرية للسعودية نقلا عن الشروق ١٥أبريل ٢٠١٦ ص٤ . وقد الصحف الإسرائيلية أيضا هذا التفسير خلال مدة الزيارة من ٩- ١٣ أبريل ٢٠١٦ .أنظر أيضاً مقال يغئال جوجنسكى وشلومو باروم بعنوان زيارة الملك سلمان للقاهرة ونقل جزيرتى تيران وصنافير إلى السعودية- مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية دمشق ٢١ مايو ٢٠١٦.

(٢) لم يخفى وزير الدولة للشؤون البرلمانية أن مجلس النواب لن يمانع فى الموافقة على الاتفاق، الشروق ٢٨ أبريل حيث أكد أيضاً أن البرلمان صاحب القرار الأول والأخير فى اتفاقية تيران سواء بقبولها أورفضها، وكان المستشار العجاتى قد نفى أزاء النقد لتصريحاته تصريحه الأول وتصريحات الكثير من النواب خصوصا العسكريون وأبرزهم مقابلة رئيس لجنة الدفاع فى=

من الخطورة المطالبة غير المتبصرة بالاستفتاء الشعبى على الجزر لأن هذا الاستفتاء إذا وافق رأى الحكومة وهى المشرفه عليه يكون الشعب قد قدم أرضه ظلما وتدليسا فى لحظة فارقة دفعته إليها السلطة. وإذا رفض الشعب فى الاستفتاء وهو غير متصور فى ظل هيمنة السلطة فإن ذلك يكون ضربه قاصمة للنظام وللحكومة وللمصداقية فى اعمالهما كلها وليس هناك نظام عاقل يخاطر بذلك[1] . أما المادة ١٥١ من الدستور فتنأى بأرض الوطن عن ذلك كله إذ تحظر حظرا مطلقا التنازل عن أى جزء من اقليم الدولة والمطلوب صراحة هو أن تعود الحكومة إلى الحق وأن تعود السلطة إلى مصرية الجزر .

الملاحظة الثامنة، هى أن خليج العقبة كان دائما داخليا مصريا قبل أن تقوم الأردن ثم السعودية ثم إسرائيل وهي والأردن قاما على أراضى فلسطينية وهى سوريا الكبرى وكان ميناء العقبة خالصا لمصر وهو محطة الحجاج القادمين من الشام وتركيا واسيا والمغرب وافريقيا نحو الحجاز. فلما قامت إسرائيل واحتلت قرية أم رشراش المصرية أرادت أن تضمن لميناء إيلات الإسرائيلى منفذا إلى البحر الأحمر فتصدت لها مصر وليس

=مجلس النواب، الشروق، ٢١/ ٥/ ٢٠١٦ وكذلك اللواء كمال عامر رئيس لجنة الأمن القومى فى البرلمان والتى تضم ٢٤ لواء من اجمالى ٤١ عضوا : تيران وصنافير وديعة ردت للسعودية الأهرام ٢٧ أبريل ٢٠١٦ ص٤ ومقابلة النائب اللواء حمدى بخيت فى الشروق يوم ١٥ ابريل ٢٠١٦ ص٤ حيث يؤكد أن الجزيرتين تاريخيا من ممتلكات المملكة ولا يمكن أن يحترم العالم دولة لا تحترم المواثيق ووصف أصحاب الرأى الآخر بأنهم أغبياء. كما قال النائب كمال أحمد على نفس الصحة أن تيران وصنافير وديعة ردت لأصحابها بينما اعترض النائب سمير غطاس على سعودية الجزر- نفس الصفحة.

(١) أنظر فى الفصل الخامس تفصيل القضية فى الاطار الدستورى.

السعودية منذ عام ١٩٤٩ وأصدرت بيانات ومراسيم ملكية تدخل مضيق تيران وصنافير صراحة فى الإقليم المصرى تأكيدا على عزمها على منع إسرائيل من المرور وأن يكون قرارا مصريا ارتبط ارتباطا مباشرا بأمن مصر بعد أن تهدده قيام إسرائيل فى فلسطين وكان من الطبيعى أن يتحول وضع الجزيرتين من جزر مدنية سياحية إلى جزر عسكرية فالذى يسيطر على مدخل الخليج يسيطر على لخليج كله وهذا هو لب الصراع بين مصر وإسرائيل فى سيناء وكانت أزمة المضايق عام ١٩٦٧ هى الذريعة التى اتخذتها إسرائيل للهجوم على مصر ولو كانت هذه الجزر سعودية من الاساس كما يزعم وأنها تحت الادارة المصرية كما يؤكد دكتور مفيد شهاب لكان من السهل على إسرائيل والولايات المتحدة ان تتمسكا بسعودية الجزر مما يسقط حق مصر فى إغلاق المضايق. ولو كانت الجزر سعودية أيضاً لما تعاقدت مصر مع إسرائيل فى اتفاقية السلام والنص على مصرية الجزر حتى يمتنع ادعاء إسرائيل عليها ولتلقفت إسرائيل الفرصة التى حانت لها بتسليم مصر لهذه الجوز إلى السعودية لكى تدخل السعودية فى معاهدة السلام ولكى يسمح لها بتطبيع العلاقات معها حتى تنفسح امامها فرص دعم شرعية وجودها بالمنطقة[1].

الملاحظة التاسعة، إذا كانت السعودية لم تطلب الجزر كما قال السفير ولم

(١) يلاحظ أن الكتابات الصهيونية تؤكد بعد الصفقة سرورها ونفعها لإسرائيل وانحسار مكانة مصر والسيسى وأن الجزر سعودية من الأصل. أنظر مقالة يغئال جوجنسكى وسلومو باروم مرجع سابق.

تدعى بأى حق فيها كما قال السيسى، ولما كان الاتفاق الرباعى قد تم وأن منح الجزر للسعودية هو المقدمة لهذا الاتفاق فإن قضية الجزر ليس بين مصر والسعودية وإنما هى بين الشعب المصرى وحكومته التى اتفقت على نقل الجزر لكى يتم التطبيع بين السعودية وإسرائيل ولكى تحرم مصر نفسها من موقع إستراتيجى وتقدمه لإسرائيل، وهذا خلل استراتيجى خطير ينذر بحرمان الجيش المصرى من ركائز دفاعه عن سيناء بل عن مصر كلها[1].

الملاحظة العاشرة هى، أنه لا يمكن الفصل فى ضوء هذه الحقيقة بين الحديث فى إسرائيل عن مشروع توطين الفلسطينيين فى سيناء الذى نسب إلى الرئيس السيسى فى اطار الحل التاريخى للقضية الفلسطينية وبين قضية الجزر التى قد تنتقل فى الواقع إلى إسرائيل وفى ذلك دق لاجراس الخطر بشدة على مستقبل سيناء وعلى غموض ملف الإرهاب عموما الذى تقدمه الحكومة وتمنع الناس من التفكير فيه ذريعة لكل فشل أو أزمة فى مصر.

الملاحظة الحادية عشرة، أن فريق السلطة المدافع عن موقفها ضد مصر يشمل من يسمون أنفسهم خبراء فى الجغرافيا والتاريخ والاستراتيجية والأمن القومى والعلوم العسكرية وينسبون أنفسهم إلى مهن تدعو الناس إلى تصديقهم يدلى بأقوال تناقضه. فالجزر عند البعض قريبة من مصر ولكنها سعودية رغم وضوح المسافات، وعن طبيعة علاقة مصر بالجزر قال بعضهم أن السعودية وضعتها وديعة أو أمانة خوفا عليهما من التهام إسرائيل، وقال الآخر أن السعودية تنازلت عنها لمصر ثم تفنن د. مفيد شهاب بشرح الفارق

(١) الفصل الخامس، التداعيات الاسترتيجية.

بين الإدارة والسيادة، بعد أن فصل فى أنها سعودية تاريخا وجغرافية[١]. ولا أدرى ما هو مصير هؤلاء الذين تسابقوا على تشويه الحقائق. فحتى لو سلمنا جدلا أن الجزر ولدت سعودية، فإن مصر هى التى قامت بتربيتها ووفرت لها الحياة كما يقول احمد السيد النجار عن تعريف الوطن[٢].

الملاحظة الثانية عشرة، ليس هناك نزاع بين مصر الدولة والسعودية حتى يمكن البحث عن حل له كما اقترح البعض[٣]، وإنما ألحت مصر على تقديم الجزيرتين إلى السعودية دون أن تطلبها وإنما الصراع الآن هو بين المتمسكين بمصرية الجزر وبين السلطة فى مصر التى ألحت على سعوديتهما وتطارد الفريق الآخر[٤]، وبذلك صار المتمسك بالحق معارضا للحكم، وصار الخلاف بين الوطن والنظام .

أصدر مجلس الوزراء المصرى يوم التاسع من أبريل ٢٠١٦ بيانا[٥]

(١) فندنا مقولات د. مفيد شهاب فى مذكرة الوزير المصرى تفصيلا فى موضع آخر من هذه الدراسة.

(٢) مقال احمد السيد النجار فى موقع جوجل، وقد منع المقال من النشر، وموقع جزيدة المصريون، يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠١٦.

(٣) د. محمد البرادعى فى تويتير يوم ٢٥/ ٤/ ٢٠١٦ ومقال د. سليمان عبد المنعم مسألة صنافير وتيران، البحث عن كلمة سواء، الشروق ٢ مايو ٢٠١٦ وقد نفى الدكتور البردعى ما نسبه إليه مجلس الوزراء بأنه اعترف بسعودية الجزر فى مقال المجلة الأمريكية وسوف تفند ذلك لاحقاً.

(٤) أنظر أزمة نقابة الصحفيين التى تمسكت بمصرية الجزر يوم ٢٥ أبريل خلال الاحتفال بذكرى تحرير سيناء حيث قبض على عدد كبير من المتظاهرين وحكم يوم ١٧/ ٤ على أكثر من مائة شخص بالسجن بين ٢ وخمس سنوات وقد واجهت هذه الأحكام استنكارا شديد من جميع النخب المصرية خاصة أخراب الاستقلال والكرامة ومصر القوية وغيرها. الشروق من ١٧- ١٩ أبريل وشبكات التواصل الاجتماعى، وكذلك المجلس القومى لحقوق الإنسان.

(٥) الأهرام والشروق ١٠/ ٤/ ٢٠١٦.

تضمن ما يلى:

- أن التوقيع على اتفاق تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية فى نفس اليوم انجاز مهم من شأنه أن يمكن الدولتين من الاستفادة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما بما توفره من ثروات وموارد تعود بالمنفعة الاقتصادية عليهما.

- أن الرسم الفنى لخط الحدود اسفر عن وقوع جزيريتى صنافير وتيران داخل المياه الإقليمية السعودية.

- أن الملك عبد العزيز آل سعود كان قد طلب من مصر فى يناير ١٩٥٠ أن تتولى توفير الحماية للجزيرتين وهو ما استجابت له وقامت بتوفير الحماية للجزيرتين منذ ذلك التاريخ.

- أن التوقيع على الاتفاق جاء بعد عمل شاق وطويل استغرق أكثر من ٦ سنوات عقدت خلالها لجنة تعيين الحدود البحرية ١١ جولة من الاجتماعات آخرها ثلاث جولات منذ شهر ديسمبر ٢٠١٥ عقب التوقيع على إعلان القاهرة فى ٣٠ يوليو ٢٠١٥ (خلال زيارة وزير الدفاع السعودى لمصر).

- أن اللجنة اعتمدت فى عملها على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠ بتحديد نقاط الاساس المصرية لقياس البحر الإقليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، والذى تم إخطار الأمم المتحدة به فى ٢ مايو ١٩٩٠، وكذلك على الخطابات المتبادلة بين الدولتين خلال مارس ١٩٩٠،

بالإضافة إلى المرسوم الملكى السعودي الصادر فى ٢٠١٠ بتحديد نقاط الأساس فى ذات الشأن للسعودية.

- وشدد البيان على أن الفنيين من أعضاء اللجنة قد استخدموا أحدث الأساليب العلمية لتدقيق النقاط وحساب المسافات للانتهاء من رسم خط المنتصف بين البلدين بأقصى درجات الدقة.

- وأشار البيان إلى أنه سيتم عرض اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية على مجلس النواب لمناقشتها وطرحها للتصديق عليها طبقا للإجراءات القانونية والدستورية المعمول بها.

الموقف السعودى وعناصر الدفاع المصرى عنه :

من أغرب القضايا أن يقع النزاع كما قلنا بين الحكومة المصرية والشعب المصرى وليس بين الحكومة المصرية والسعودية ولذلك باغت مجلس الوزراء والرئيس السيسى الشعب المصرى بتصريحاتهما حول الجزر وفيه تأكيد على أن السعودية لم تدعى حقا فيها وأن مصر هى التى بادرت بذلك. وبصرف النظر عن سوء إدارة الملف من الناحية السياسية وعدم اعتداد الرئيس ومجلس الوزراء بالشعب المصرى فان هدفنا فى هذه النقطة هو تحليل الموقف المصرى الذى لم تتخذه السعودية حيث أكد بيان مجلس الوزراء على أن الجزر لم تكن سعودية أصلا خلافا لما أشار إليه الرئيس السيسى من أن الجزر سعودية ولكن السعودية لم تطلبها ومادام الأمر كذلك فمن السهل إظهار المدى الذى تهافت به الحكومة المصرية بإثبات أن الجزر سعودية فى جهد تم اعداده فى الغالب من طرف الدكتور مفيد شهاب

الذى ورد ذكره وتوقيعه على مذكرة وزير الخارجية المصرى إلى وزير الخارجية السعودى.

لسنا بحاجة إلى استعراض التاريخ الفرعونى ثم التاريخ الإسلامى لمصر الذى انتقلت فيه مصر من حدود ثابته إلى سيطرة سياسية كاسحة وكانت الجزيرة العربية بأسرها تحت سيطرة الدولة الإسلامية فى مصر والشام ثم جاء محمد على فى بداية القرن التاسع عشر فى اطار الدولة العثمانية وانفرد بإنشاء إمبراطورية مصرية شملت الجزيرة العرية كلها وكذلك إفريقيا حتى أوغندا وظل ذلك حتى اتفاقية لندن ١٨٤٠ التى حصرت املاك مصر بعد تمددها . ثم كان الصراع البريطانى التركى وكان من مصلحة تركيا توسيع الأراضى والاقتطاع من مصر حتى تقلص النفوذ البريطانى الذى بدأ مع الاحتلال عام ١٨٨٢ . وكان الاتفاق المصرى العثمانى لتسوية أزمة طابا عام ١٩٠٦ معلما من معالم حدود مصر الشرقية والذى أدخل الجزر بطبيعة الحال فيها لأن العقبة كلها كانت أرضا مصرية ومن الطبيعى أن يكون مدخل خليج العقبة تحت السيطرة المصرية وكل ذلك قبل قيام المملكة العربية السعودية حيث كان الهاشميون يسيطرون على المنطقة الغربية المعروفة الآن بالحجاز رغم أن مصطلح الحجاز كان ينصرف إلى مجمل الجزيرة العربية بدليل أن محمد على سير حملته على الحجاز وقضى على الحركة الوهابية فى مهدها فى نجد – الرياض. معنى ذلك أن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بعد أن ضمت الشمال والغرب والشرق إلى جانب نجد قد ورثت املاك الدولة العثمانية فى هذه المنطقة ولم تظهر المملكة التى نشأت بمساندة

بريطانية مشهودة على الخريطة الدولية إلا بعد اعتراف مصر بها عام ١٩٣٧ وبشكل أخص بعد اكتشاف البترول ودخول شركة ارمكو وبداية العلاقات مع الولايات المتحدة من العام الأخير من الحرب العالمية الثانية علما بأن القوات المصرية كانت تحتل هذه الجزر فى الحرب فى إطار الصراع بين بريطانيا وألمانيا وحتى تمنع الألمان من السيطرة على خليج العقبة.

ولذلك سوف تحصر دراستنا فى الجزء التالى فى بعض المحطات التى تم الإشارة إليها فى عدد من المصادر.

ولنا سبع ملاحظات على مذكرات وزير الخارجية المصري إلى مجلس الوزراء .

(أولا) أشار مجلس الوزراء إلى مذكرتين رفعهما د..عصمت عبد المجيد إلى المجلس ،ولم ينشر إلا مذكرة واحدة خاصة إن كليهما في نفس الموضوع ولكن تعدد المذكرات هدفه الإيهام بكثرة الوثائق.

(ثانيا) في المذكرة الأولى والوحيدة المنشورة إشارة إلى إن وزير الخارجية تشاور مع الدكتور / مفيد شهاب . والأرجح أن حيثيات سعوديه الجزر التي قدم بها الوزير المذكرة كتبها د. مفيد شهاب وحتى يؤكد ذلك فقد وقع على مذكرة الوزير مصداقا لمساهمته الحيوية في إعدادها . والحق إن د. مفيد شهاب استحضر خلاصة ذهنه وتجربته القانونية الواسعة وعلمه وكنت أتمنى أن يظهر هذه الهمة في تعزيز حق مصر الظاهر ، وقد بذل جهدا شاقا حتى يستقيم الحق المزعوم على قدميه ، فاستحق شكر الحكومة المصرية التي تبنت موقفا للسعودية لم تطلبه وتطوعت به حكومتنا .

(**ثالثا**) كيف يوقع شخص اجنبى عن الوزارة وهو د. مفيد شهاب ، مهما كانت صداقته الحميمة مع الوزير ، لكي يضع توقيعه على مذكرة د. مفيد شهاب مع مذكرة العرض على مجلس الوزراء وتحمل درجة السرية القصوي(سري للغاية)

(**رابعا**) ثم كيف يعرض وزير الخارجية مرتين على مجلس الوزراء في ٢/١٧ ، و ٣/٤ ليحمل مجلس الوزراء على منحه تفويضا بالرد الايجابي على مذكرات سعود الفيصل .

واذا كان الوزير نفسه قد حسم المسالة خلال لقائه مع الوزير السعودي في نيويورك قبل ذلك بعامين ووعده بان مصر لن تمانع في رد الجزيرتين بعد انتهاء أعارتمها كما ورد في خطاب الوزير السعودي الأول في سبتمبر ١٩٨٨، فما قيمه طلب تفويض مجلس الوزراء ، وليس طلب رأيه وكأن الوزير المصري واثق من النتيجة ولم يبقى غير التفويض ، فكأنه منح الجزرتين من تلقاء نفسه دون حاجه إلى تفويض ، فلماذا طلبه بعد عامين على قراره .

(**خامسا**) من الواضح إن الوزير المصري طلب قرارا له من المجلس بتفويضه بالرد ، فأين هذا القرار وهل من سلطه الوزير ومجلس الوزراء التصرف فى الجزر على اى نحو ، وكيف قرر الوزير المصري الموافقة على منطق الوزير السعودي ، دون أدله علما بان الوثائق الحقيقية تؤكد حق مصر وليس حق السعودية كما سنفصل ذلك في هذا الموضوع.

(**سادسا**) إن إخراج المسلسل شابه الكثير من الثغرات فهل يعقل إن يرد

الوزير المصري على الوزير السعودي موضحا له جوانب الحق السعودي في الجزر كما يراه الوزير المصري أو هل يعقل أن يرد الوزير المصري على الوزير السعودي قبل تاريخ العرض على مجلس الوزراء ودون صدور قرار وإذا صدر له تفويض ، فلماذا لم يشر الى ذلك في رده على سعود الفيصل.

ولكي تستقيم التواريخ اعتقد إن مذكرة العرض على مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٩٠ ثم رد الوزير على الوزير السعودي يوم ٣/ ٣/ ١٩٩٠ وما إيراد المذكرة الثانية بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٩٠ إلا لتكثير عدد الأوراق المؤيدة لبيان مجلس الوزراء : والعملان تزيد في عدد المذكرات وتناقض في التواريخ مما يسئ إلى إخراج هذا المسلسل .

(سابعا) وماذا حدث بعد رد الوزير المصري على خطاب الوزير السعودي المؤرخ يوم ١٤/ ٩/ ١٩٨٨ ولماذا كشف الستار عن سيناريو تسليم الجزرتين بعد ذلك بأكثر من ربع قرن لم تظهر اى مطالبه في هذه الفترة رغم العلاقات الحميمة بين السعودية حينذاك .

قبل إن ننهى هذه الملاحظة ، يتعين الرد على حيثيات د. مفيد شهاب الواردة بمذكرة وزير الخارجية المصري للعرض على مجلس الوزراء للادعاء بسعودية الجزر فالميعاد الحاسم في هذا الشأن يقوم على أربعه ركائز وخلاصتها تحدد مصريه الجزر أو سعوديتها وهى

١- الجغرافيا اى موقع الجزر ومدى قربها او بعدها عن الساحل المصري أو السعودي ومن الواضح ان الجزر اقرب إلى الساحل المصري

فهي مصريه بهذا المعيار .

٢- هي معيار قانون البحار وهو خط الوسط الذي اعتمد بيان مجلس الوزراء المصري ففتحة خليج العقبة تتراوح بين ١٥-١٨ ميلا بحريا ، فتقع الجزر في المياه الاقليميه المصرية ومعنى ذلك إن قانون البحار يرجح مصريه الجزر .

٣- هي وضع الجزر من الناحية التاريخية ويحكم هذه الركيزة قاعدة أساسيه وهى ثبات حدود الوطن المصري منذ زمن الفراعنة فالدولة المصرية حافظت على حدودها مهما اتسع نفوذها السياسي فلم تنقص حدودها الطبيعية انسجاما مع نفوذها السياسي وحتى عندما اتسع نفوذ محمد على في كل الاتجاهات لم تتحرك وراء حدود الدولة وعندما حجمت معاهدة لندن طموحاته الاقليميه ١٨٤٠ ميز بين سلطان محمد على في حياته ، وبين رقعه مصر السياسية في عهد خلفائه ولم تفلح الدولة العثمانية فى ترجمه خلافاتها مع بعض الولاة مثل الخديوي عباس حلمي الثاني في تقليص حدود مصر فأكدت معاهدة رفح ١٩٠٦ الحقيقة التاريخية وثبتت خرائط مصر الثابتة أصلا .

٤- ممارسه السيادة بمظاهرها المعروفة وأهمها الوجود العسكري واستخدام الجزر في إغلاق المضايق ، وإنشاء قسم للشرطه تابع لسانت كاترين ولو كان بالجزر سكان لتعددت مظاهر السيادة والوجود المصري وأخيرا صدور قرار مجلس الوزراء ١٩٨٣ لاعتبار رأس محمد وتيران وصنا فير محميات طبيعيه وتعديله عام ١٩٩٦ ، ومن غير المعقول إن تواصل

مصر هذا المظهر لممارسه السيادة واعتبار الجزر خرائط مصر المساحية والجوية والطيران وغيرها في ارض مستعارة خاصة بعد الخطابات المتبادلة بين وزيري خارجية مصر والسعودية من١٩٨٨-إلى ١٩٩٠ورد الوزير المصري ايجابيا فى مارس ١٩٩٠ فكيف يصدر قرار رئيس الوزراء بالتعامل مع الجزر كأراضي مصريه خالصة ولماذا لم تحتج السعودية إذا كانت الجزر تابعة لها . فأين مظاهر الوجود السعودي في الجزر « لم تنكر مذكرة الوزير المصري لكنه يكفى إن تملك السعودية الجزر ولم تتنازل مصر عنها أما إشارة وزير خارجية مصر في مذكرته إلى مجلس الوزراء بأن لون خريطة الجزر هو نفس لون الأراضى السعودية فهو غير صحيح وليشتم منه أنه إن تم ذلك فبإيعاز من السلطات المصرية ولا استبعد إن يتم طبع خرائط حديثه خصيصا ونسبها إلى مراحل سابقه وزعم الوزير المصري فى مذكرته إن مصر لم تحاول في اى وقت إن تدعى السيادة على الجزيرتين وأكدت فقط إنها تتولى الدفاع عنهما . وهذا قول مرسل لا قيمه له ، لان الدولة التي تمارس السيادة لا تدعى وإنما على الطرف الأخر إن ينازع أو يقطع التقادم حتى يوضح جدلا وهو لم يحدث إن مصر استعادت الجزر أو أدارت الجزر بموافقة سعوديه . وقد ورد بالمذكرة المذكورة إن مصر احتلت الجزيرتين عام ١٩٥٠ لحمايتها من إسرائيل وان الجزيرتين تتبعان فعلا السعودية وان احتلال مصر لهما كان بمباركه سعوديه . وقد ناقشنا ذلك تفصيلا.

وزعمت المذكرة أن المادة الثانية من معاهدة السلام مع إسرائيل قد أحالت إلى خريطة تقع الجزيرتان فيها خارج إطار الإقليم المصري . ولوصح

ذلك فلماذا تتعاقد إسرائيل مع مصر على أراضى سعوديه ولماذا لم تدخل السعودية في المعاهدة عام ١٩٧٩ طالما أن السعودية قررت الدخول عام ٢٠١٦ هذه لفته لا تنطلي على اى قارئ وهى إجهاد للحجة وأين هذه الخريطة المباركة التى لا تدخل الجزيرتين فى الأراضى المصرية؟! .

ونظرا لان علاقة السعودية بالجزر كما ورد في الخطابات السعودية والمراسلات المصرية عام ١٩٩٠ تشير إلى ما حدث عام ١٩٥٠ فمن المهم فض الاشتباك في هذه النقطة بدراسة تطور الموقف السعودي من الجزر وصلة السعودية بهما خروجا على الأصل العام إنهما تقعان في الإقليم المصري . وهو ما فعلنه فى الفصل الثالث.

وقد حاول مركز معلومات مجلس الوزراء أن يقدم ما أسماه حسم الجدل حول الجزر فكرر ما جاء فى بيان المجلس ولكنه زعم أن بحث الدكتور محمد البرادعى المنشور فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى عام ١٩٨٢ حول المضايق وخليج العقبة فى معاهدة السلام قد اعترف بسعودية تيران وصنافير، وهذا يتناقض تماما مع ما جاء بهذا البحث وربما أراد مركز مجلس الوزراء بهذه الإشارة ان يعجز القارئ المصرى وأغفل أن فى مصر علماء يتابعون الدوريات العالمية ويفندون اغاليط السلطة. ثم أن الدكتور محمد البرادعى قد نفى بشكل قاطع ما فهمه مركز مجلس الوزراء وأكد على مصرية هذه الجزر.

ولا يقل عن ذلك تضليلا موقف الدكتورة هدى عبدالناصر الاستاذة الجامعية وبنت الزعيم الخالد مثلما جاء فى ديباجة دستور ٢٠١٤ وحيث

دفعت مصر من عمرها في تاريخها المعاصر بسبب هذه الجزر وموقف والدها وقد نشرنا فى قسم الوثائق ما نشرته بجريدة الاهرام. وليس لدينا تفسير لموقفها المناقض لموقف والدها ولموقف سابق منها فى الإعلام المصرى. وقد نشرت د. هدى هذه المذكرة والقرار الجمهورى الخاص بتحديد البحر الاقليمى وكذلك تعليمات الملاحة التى حذرتها مصر وكلها لا علاقة لها بالموضوع ولم يرد فيها من قريب أو بعيد شئ عن جنسية الجزيرتين لانهما اصلا مصريتان فلاحاجة لان يتحدث المالك عن ملكه فى كل مرة. وقد قرأت الدكتورة هدى عبدالناصر مذكرة الخارجية المصرية بشكل مناقض لمضمونها وتصورت أن المذكرة تحسم ملكية الجزيرتين للسعودية. والحق أن المذكرة المشار إليها ليس معروفا تاريخ صدورها وأنها مجموعة من السطور المتناثرة من وثائق سابقة تؤكد حق مصر ولا تنفيه، والراجح أنها أرادت أن توهم القارئ بسلامة موقفها الجديد فاوردت نص مذكرة وزارة الخارجية المصرية إلى بريطانيا فى ١٨ يناير ١٩٥٠ وكأنها اكتشاف، وهى تؤكد أن الجزر مصرية ولذلك اثبتناها بنصها ليطلع عليها القارئ بنفسه فى ملاحق هذا الكتاب، كما أوردت لتضخيم شكل هذه الكومة من الاوراق مرسوم تفتيش السفن والطائرات وضبط البضائع فى حرب فلسطين وهذا المرسوم لا علاقة له بملكية الجزر ولكنه يقطع بسيادة مصر علي كل منافذها البحرية بما فيها مضيق تيران.

وخطورة رجوع د.هدي في اقوالها انه يسيء اليها والي مصداقيتها خاصة وان ما تظاهرت انها جاءت به من وثائق علي انها حاسمة في القضية لصالح

السعودية غير صحيح. من ناحية أخري فان هذا الموقف المناقض لموقف عبد الناصر المؤكد لمصرية الجزر لايسيء الي والدها وانما يسيء اليها باعتبارها بنت الزعيم خاصة ان التيار الناصري كله يدعم مصرية الجزر عن حق. وكانت الدكتورة هدى قد نشرت مقالا عن الصداقة المصرية السعودية بعنوان صمود الاخوة المصرية السعودية فى اهرام ١١ ابريل وهى محاضر لاجتماعات الرئيس عبدالناصر وعلاقته بالسعودية وهى تعلم جيدا أنه كان الكابوس بالنسبة للسعودية خاصة فى اليمن وأن الملك فيصل قد حل محل عبدالناصر فى قيادة العالم العربى منذ هزيمة ٦٧ حتى وفاته.

وأخيراً لاحظنا أن كافة المتحدثين والكتاب المتقاعدين فى القوات المسلحة حتى الذين اكدوا مصرية الجزر قد عادوا سريعا إلى الاعتراف بسعوديتها على غير الحقيقة ونحن نعذرهم فى ذلك لأنهم تربوا على ثقافة السمع والطاعة للحكومة.